

المشروع المقاصدي عند نصر حامد أبي زيد –قراءة نقدية-

The Maqasid Project according to Nasr Hamid Abi Zaid - Critical Reading -

مناع نجوى*، (جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة)، nedjwaamir@gmail.com

2023-06-19	تاريخ القبول	2022-12-30	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

اقترح نصر حامد أبو زيد مشروعاً جديداً هو في نظره قراءة جديدة للمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، حيث يرى أن المقاصد الخمسة التي بنيت عليها الشريعة الإسلامية متمثلة في "حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال"، ليست كلية بل هي جزئية، والكلية تتحقق برأيه في مقصد "الحرية، والعقل، والعدل"، واضعاً بذلك مفاهيم جديدة لهذه المصطلحات الثلاث، وفق مناهج حديثة بحتة: كاعتماد المنهج التاريخي، ونظرية المعنى والمغزى، وغير ذلك، مع مراعاة حال العصر والواقع.

وقد كانت نتيجة ذلك تحقيق مأرب الفكر الحداثي من هذا التجديد والمتمثلة في استبعاد الشرع وتحكيم العقل، وتكريس الحرية المنفلتة وهدم مبدأ الحاكمية للدين والعبودية لله، وتغليب المصلحة على المقصد الشرعي، وهذا البحث يهدف لعرض مشروعه المقاصدي، باعتماد منهج النقد لأفكاره وكشف أخطائه وزلاته، وبيان خطورة إلغاء الكليات الخمس من الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: 1- أبو زيد؛ 2- مقاصد؛ 3- الحرية؛ 4- كلية؛ 5- المصلحة.

Abstract

Nasr Hamed Abu Zayd proposed a new project, which is, in his view, a new reading of the overall purposes of the Sharia, as he believes that the five purposes upon which the Islamic Sharia was built represented in "preserving religion, life, reason, honor, and money" are not total but rather partial, and the totality is achieved in his opinion. In the purpose of "freedom, reason, and justice", intending thereby to exclude the Sharia and the arbitration of the mind, and to perpetuate unbridled freedom and demolish the principle of governance of religion and servitude to God, and to give priority to interest over the legitimate purpose, and this research aims to present his project of objectives, by adopting the approach of criticism of his ideas, revealing his mistakes and slips, and indicating the danger The abolition of the five colleges of Islamic law.

Keywords: 1- Abu Zaid; 2-Purposes; 3-freedom; 4-kidney; 5- The interest.

مقدمة

يعتمد الاتجاه الحداثي مبدأ التاريخية في قراءته للنصوص القرآنية، فيجعلها خاضعة للتطور والتغير، متوافقة مع ظروف الواقع المعاصر، وبالطريقة نفسها تعامل مع مقاصد التشريع، نافيا صلاحيتها لكل زمان ومكان، وهو ما يستدعي استحداث مقاصد جديدة وإهدار أحكام تكليفية كثيرة، بحجة أنها لا تتلاءم مع العصر الحاضر.

لذلك اقترح نصر حامد أبو زيد مشروعاً جديداً هو في نظره قراءة تجديدية للمقاصد الكلية للشريعة، حيث يرى أن الكلية تتمثل في مقصد "الحرية، والعقل، والعدل"، وما سواها جزئي لا يخدم المصلحة الفردية والجماعية، نافيا بذلك المقاصد الخمسة التي وضعها الإمام الشاطبي والمتمثلة في "حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال"، وهذه الخمس في نظره انتقلت من صفة الكلية إلى الجزئية، باعتبار تغير الزمان والمكان، وحتمية تغير المقاصد -في نظره- ناشئ عن حتمية تغير الواقع وضرورة مراعاته والتبعية له عند التشريع، ولعل ذلك مطية لتضييع بعض أحكام الشريعة، وعبث بالتكاليف التي تترتب عليها مقاصد عظيمة تخدم مصالح العباد والبلاد، وتكريس لمفاهيم خاطئة للحرية، والعقل، والحاكمية، والعبودية والمصلحة، يبني عليها الحداثيون مشاريعهم الهدامة لأصول الدين ومقاصده.

وبناء على ذلك فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى: تقديم قراءة نقدية لمشروع نصر حامد أبي زيد المقاصدي الجديد، وبيان مرتكزات هذا التجديد، وكشف مخططات المشروع الحداثي في العبث والهدم لثوابت الدين ومصادره من خلال بيان أفكار أحد رموزه وأعلامه.

ولتحقيق أهداف هذا البحث سعت للإجابة عن الإشكالية الآتية:

- هل يمكن اعتبار مشروع نصر حامد أبي زيد تجديداً لعلم المقاصد، أم أنه اختزال واستبعاد لبعض كلياته؟ ويتفرع عن ذلك تساؤلات عديدة منها:

- ماذا يقصد نصر حامد أبو زيد بهذه المصطلحات الثلاث: "العقل، الحرية، العدل"، والتي جعلها بديلاً عن المقاصد الخمس؟

- ما أهدافه من وضع هذه المقاصد المستحدثة والمختزلة؟

- ماهي الأسس والمناهج التي ارتكز عليها في تجديده المزعوم؟

- ما موقع مقاصد الشريعة عنده من قواعد المؤسسة لها؟

- ما معيار قبول المقاصد المستحدثة واعتبارها كلية أو جزئية؟

- ما هي المآلات والمفاسد المترتبة عن إلغاء المقاصد الكلية الخمس؟

وقد استعنت بالمنهج الاستقرائي الوصفي: وذلك باستقراء الآراء التي تناول فيها نصر حامد أبو زيد القضايا المقاصدية. والمنهج النقدي: والذي اعتمدته في نقد المشروع الحداثي الجديد لنصر حامد ومرتكزاته.

وقد تتبعنا لدراسة هذا الموضوع الخطة الآتية:

المقدمة

المبحث الأول: تعريف علم المقاصد وأهميته

المبحث الثاني: نصر حامد أبو زيد ومشروعه المقاصدي

- 1- ترجمة موجزة لنصر حامد أبي زيد
 - 2- مشروع نصر حامد أبي زيد المقاصدي التجديدي - الآليات والمناهج -
- المبحث الثالث:** الكليات الثلاث عند نصر حامد - دراسة نقدية -

- 1- العقل، الحرية، العدل: -المصطلح والمفهوم -
- 2- معيار تجديد المقاصد وميزان القبول
- 3- مآلات إلغاء المقاصد الخمس ومفاسده.

الخاتمة

المبحث الأول: تعريف علم المقاصد وأهميته

المقاصد لغة: جمع مقصد: ويدور معناه حول:

-الهدف والغاية: ففي لسان العرب: المقصد اعتماد شيء والتوجه إليه.

-استقامة الطريق: كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيًّا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ﴾ -

التوبة42-

-العدل والتوسط: ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ - لقمان19- (ابن منظور، لسان

العرب، صفحة 353)

وأما اصطلاحاً: فهو: "عبارة عن الوقوف على المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، وتدخل في ذلك أوصاف الشريعة وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع من ملاحظتها، وكذلك ما يكون من معان ملحوظة في أنواع كثيرة منها" (الطاهر بن عاشور، 1988، صفحة 15)

وقيل: هو علم: "الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد" (أحمد الريسوني،

1995، صفحة 19)

ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أهمية علم المقاصد وضرورة تجديده وإحيائه وتوسيع نطاقه، والعمل على تفعيله أكثر في حياة الفرد والمجتمع، بما يضمن صلاح الحال في الدنيا، والفلاح في الآخرة.

أهمية العلم بمقاصد الشريعة

-إدراك المكلفين بالمقاصد العظمى للوجود الإنساني والمتمثلة في:

- 1- تحقيق العبودية لله، وعمارة الأرض والخلافة فيها بما يضمن استقرارهم وأمنهم.
- 2- حفظ النظام العام المقوم لشؤون العباد في كافة مناحي الحياة الإيمانية، والأخلاقية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها.
- 3- إصلاح حال العباد في الدنيا والآخرة.
- 4- رعاية مصالح البشر الدينية والدنيوية، المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، بحيث "لو

فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل فساد وتهاجر وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران" (أبو اسحاق الشاطبي، 1997، صفحة 18)

إن المقاصد في الشريعة الإسلامية سارية وفق تحقيق مصالح العباد الدينية والدينية، متصفة بالشمول والعموم لجميع مناحي الحياة، منضبطة بضوابط شرعية، وأما المقاصد التي يتبناها أصحاب المدرسة الحداثية فقد غلب عليها تقديم المصلحة والمنفعة على درء المفسدة، ومخالفة القواعد الفقهية والمقاصدية، بسبب ضعف المنهجية في دراستها، وانتقاء ما يخدم مصالحهم، وانتهاج مسلك القطيعة مع التراث والنص الشرعي، بل وصل الحد بهم إلى الاستخفاف بالموروث المقاصدي الإسلامي، وهذا ما سنلاحظه من خلال عرض مشروع نصر حامد أبي زيد التجديدي للمقاصد ونقده، والذي تميز بهذه الخصائص وغيرها.

المبحث الثاني: نصر حامد أبو زيد ومشروعه المقاصدي

نصر حامد أبو زيد أديب ومفكر مصري حداثي، ولد سنة 1943م، في إحدى قرى طنطا، تحصل في عام 1960م على الثانوية الصناعية من قسم اللاسلكي، وحصل على الليسانس بقسم اللغة العربية، جامعة القاهرة سنة 1972م، ثم الماجستير في الدراسات الإسلامية سنة 1976م، ثم الدكتوراه في التخصص نفسه سنة 1981م، من أشهر مؤلفاته: نقد الخطاب الديني، التكفير في زمن التفكير، الخطاب والتأويل، مفهوم النص، "النص، السلطة، الحقيقة"، الاتجاه العقلي في التفسير عند المعتزلة، وغيرها، توفي سنة 2010م (فلاسفة العرب، بلا تاريخ)

وهومن دعاة "تحرير النص الشرعي من وسائل التأويل التقليدية المقررة في أصول الفقه، وإحلال المناهج التأويلية الحديثة محلها، كتاريخية النص، والواقعية التي تعني تجديد مفهوم النص بتغير معطيات الواقع، فلا بدّ من فهم النص في سياقه التاريخي والثقافي والجغرافي، وأنّ إهمال كثير من الأولين لنظرية التأويل المعتبرة لديه كان سبب وقوع الأخطاء في استخراج الأحكام من النصوص الشرعية. (عبد الستير محمد ولي، الخطاب المقاصدي في الفكر الحداثي المعاصر، 2021، الصفحات 203-263)

1- مشروع نصر حامد المقاصدي التجديدي -الآليات والمناهج-

من المتناقضات المعروفة لدى الحداثيين ثناؤهم على التراث الإسلامي ثم محاولة نسفه وهدمه، وهذا ما نلاحظه في كلام نصر حامد أبي زيد، حيث يثني ويصف جهود علماء الأصول في تجديد المقاصد الكلية للشريعة بالإنجاز، ثم بعد ذلك ينقدها محاولا اقتراح مشروع تجديدي لها، ويقصد بها المقاصد المتمثلة في الكليات الخمس التي صاغها الشاطبي وهي: حفظ النفس، والعرض، والدين والعقل والمال، ويبيّن كيفية التوصل إلى هذه المقاصد، وذلك من: "خلال القراءة التفصيلية المتأنية والعميقة للنصوص الدينية ذات الطابع التشريعي من خلال علاقتها التركيبية ببعضها البعض من جهة، ومن خلال علاقاتها بنصوص العقيدة والأخلاق من جهة أخرى» (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 201).

ويقصد أبو زيد بـ: "العلاقة التركيبية" للنصوص علاقات الإجمال والبيان، والعموم والخصوص،

والتسخ، وغير ذلك، معتبرا إياها المنتجة للدلالة الشرعية: "فما أجمل في نصّ من النصوص يكون مبينا ومفصلا في نصوص أخرى، وكذلك ما كانت دلالاته عامّة قد يكون نص آخر يحوِّله من العموم إلى الخصوص، ثم هناك أخيرا ظاهرة نسخ بعض التشريعات واستبدال تشريعات أخرى بها للتخفيف أو التدرّج مراعاة لتبدّل الأحوال وتغير الظروف" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 202) وبعد هذا البيان منه لمنهج الأصوليين في المقاصد يطرح طرحا جديدا يتجاوز به ثنائية الكلي والجزئي، إلى: "القراءة الدلالية اللغوية للنصوص"، حيث يرى أن فهم علماء الأصول للمقاصد لازالت تحتاج التجديد، وأنها اتبعت منهاج مفتوحا قابلا للإضافة مع تجدد الوعي وتطور أساليب المعرفة وأدوات البحث خاصة في مجال "قراءة النصوص"، ولعل هذا الدافع الذي يدفعه اليوم - حسب - إلى اقتراح مشروع قراءة جديدة للمقاصد الكلية للشريعة (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 202).

إلا أن التجديد المطلوب اليوم لعلم المقاصد أو غيرها من العلوم لا ينبغي الاستغناء فيه عن أصول الشريعة وقواعدها التي بنيت عليها الأحكام والتشريعات، أو إلغائها، بحجة تطور أساليب البحث والمعرفة، أو التماشي مع أفكار الحداثة التي لا يمكن أن تتلاءم مع الموروث التشريعي والفكري الإسلامي.

ويتمثل مشروعه الجديد في اختزال الكليات الخمس إلى ثلاث فقط يراها مقاصد كلية وهي: **العقل والحرية والعدل**، فيقول: "والاقتراح الأولي لمشروع القراءة الجديدة يعتمد على إدراك ثلاثة مبادئ نرى أنها جوهرية وأساسية بحيث يمكن القول إنها تمثّل الكليات التي تستوعب الجزئيات إلى جانب أنها تستوعب المقاصد الكلية الخمسة التي استنبطها أسلافنا في قراءتهم العميقة المستوعبة بحسب الإطار المعرفي المتاح لهم" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 206). وأن هذه المبادئ الكلية الثلاثة: العقل والحرية والعدل وحدها كافية لأن تشكل منظومة متينة مترابطة الأجزاء تحوي ضمنها وتستوعب اجتهادات الأصوليين لاستنباط القواعد الفقهية والأصولية، وتعين على الخروج من الاختلافات الواردة بين المذاهب.

وهذا الرأي لا يخلو من انتقادات، لأنه بهذا الطرح يجعل الكلي جزئيا والجزئي كليا، وهناك فروق جوهرية بين المقصد الكلي والمقصد الجزئي، أهمها العموم والخصوص، وهذا ما يجعل اتحادهما في مسمى واحد مستحيلا.

وهذه المقاصد المقترحة منه في أصلها جزئية: "وجب حفظها والعمل على حمايتها والتمكين لها، غير أنها لا تمثل بالضرورة كليات ضرورية بالاعتبار المقاصدي المرسوم وفق الترتيب الكلي، المندرج فيما يترتب عن خرم الكليات، لأنها بحسب التقسيم الإنساني والواقعي مستوعبة ضمن الكليات الخمس المحددة سلفا" (الحسان شهيد، 2018).

إن استنباط المقاصد من الآيات سواء كانت تشريعية أو عقدية أو أخلاقية أو غيرها، لا بد أن يعتمد الاستقراء الكلي والشمولي لتلك النصوص، ولا يمكن اعتبار المقاصد كلية إلا إذا كانت شرعية، ثابتة، منضبطة، بضوابط: "المسلك الاستقرائي المفيد للقطع واليقين، وغير ذلك لا يمكن اعتباره

كذلك؛ لأنه لم يخضع للحدود المنهجية والضوابط الشرعية التي كانت وراء التأسيس العلمي للكليات الخمس" (الحسان شهيد، 2018)، والتي تعتبر معايير لإدراج المقصد من استبعاده كما سابين في آخر البحث.

إلا أن نصر حامد يعتمد آلية اللغة في قراءة النص في مساره التجديدي للمقاصد، إذ النص - حسب نظره- يتضح معناه عند مراعاة الإطار الثقافي الذي يحكمه الواقع المعاصر له، ولا يمكن فهمه بمعزل عن ذلك.

وذلك يؤدي إلى: "عزلها عن سياقها، وتحميل معاني غير مقصودة أيضا عن طريق التأويل لذلك، فإن تطرّق الحداثيين للدرس المقاصدي بالتجديد هو إخراج للمقاصد عن مقاصد الشرع إلى مقاصد القارئ في فهم النصوص، وفي تسلط المناهج التاريخية والأنثروبولوجية، واللغوية على النص القرآني، جعل هذه الأدوات منتجة لقراءات على غير المقاصد الشرعية" (مريم عطية بوزيان، 2020، صفحة 882).

2- المنهج التاريخي والتجديد المقاصدي في نظر نصر حامد

ويعتمد نصر حامد في تجديده المقاصدي كذلك على منهج "التاريخية"، وهذا ما يجعله يرفض ربطها -أي المقاصد- بالقواعد المؤسسة لها عند الأصوليين، وكتوضيح لذلك نجده ينتقد قاعدة "درء المفسدات مقدم على جلب المصالح"، و"يعتبر السياق التاريخي الذي صيغت فيه هو سياق حالة الضعف والتمزّق والتشتت الذي أصاب بنية المجتمعات العربية الإسلامية وأنّ هذه القاعدة تخالف ركب التقدم والمدنية ولا يمكن قبولها لأنها تتعارض مع مبادئ العقل والحرية والعدل، واعتبر تطبيق هذه القاعدة مناهض للتقدم يقف حجر عثرة أمام تطوّر العقل وتقدمه، وبذلك تنتهك مبدأ كليا وهو العقل" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، الصفحات 207-208).

ويمكن إجمال الآليات التي اعتمدها نصر حامد في تجديده المقاصدي في:

- 1- ضرورة ربط النصوص بالواقع وجعلها نتاج الثقافة وجعل النصّ بشريا بعد أن كان إلهيا.
- 2- لا وجود للنص الثابت بل هي نصوص متغيرة ونسبية لكونها صارت بشرية.
- 3- ضرورة نزع القداسة عند النص الديني. واعتماد التاريخية منهاجا في قراءته.
- 4- اعتماد الآليات الآتية في قراءة النص: المغزى والمعنى واعتبار المغزى متغيرا غير ثابت، تفكيك النص للوصول إليه، لا نهائية المعنى.
- 5- الاشتغال بمستويات الدلالات اللغوية، باعتماد السياق اللغوي الذي يتحكم فيه الإطار الثقافي للقارئ.

6- تجاوز ثنائية الجزئي والكلي في تحديد المقاصد الكلية مع مراعاة الواقع الاجتماعي والتاريخي.

-المبحث الثالث: الكليات الثلاث عند نصر حامد: قراءة ونقد

يرى نصر حامد أبو زيد أن كليات المقاصد المعروفة عند المتقدمين والمتأخرين يمكن اختزالها واستبدالها بالعقل، الحرية، والعدل؛ ويعطي تعريفات ومفاهيم لهذه الإطلاقات الثلاث غريبة عن

المعنى اللغوي الموضوع لها في لغة العرب ابتداء، وفيما يلي عرض لذلك:

أ- العقل

يعتبر نصر حامد "العقل" نقيضاً "للجهل" و"الجهل" - حسب السياق اللغوي عنده - هو نقيض "الحلم"، والجهل يعني "العصبية" التي يرتبط بها نمط من السلوك الهجومي العدائي غير المتعقل، ويستشهد لذلك بقول الشاعر الجاهلي عمرو بن كلثوم في معلقته الشهيرة.

-ألا لا يجهلن أحدُ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

فلا يمكن أن يكون الشاعر مفتخراً بجهله «نقيض العلم والمعرفة، وإنما يفتخر بعصبيته وقوة قبيلته وقدرتها على مقابلة العدوان بالعدوان» (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 204). وما كان ينبغي أن يعتمد الشعر كأداة لغوية وحيدة لتحليل المعنى، بل في القرآن الكريم فسحة ومتسع لبسط معانيه، إلا أنه يتبع منهج الإقصاء لكل ما هو موروث، مع اعتماد التاريخية في القراءة. فيعتبر أن هذه "الجاهلية هي التي أتى الإسلام نقيضاً لها على جميع المستويات والأصعدة ليؤسس العقلانية في السلوك والفهم والعلاقات الإنسانية... فنصر حامد يجعل العقل هو الأساس ويتساوى فيه كل البشر ويعتبره كما قال المعتزلة «أعدل الأشياء قسمة بين البشر»، ولأنه يُعتبر مبدأً كلياً في الإسلام فهو بذلك نقيض "الجهل" لأنه يدين كل ممارسات "الجاهلية" في الفكر والسلوك داعياً إلى "الحلم" وتحكيم "العقل" والاحتكام إلى "اللب" و"الفؤاد" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 204).

إن العقل مقصد كلي ثابت في الشريعة الإسلامية، لكن ذلك لا يعني تقديمه على النقل، إذ يعتبره نصر حامد "مركز المشروع الإسلامي"، "والحق أنه هو واحد من الهدايات الأربع، التي تمثل سبل المعرفة في الإسلام: العقل، والنقل، والتجربة، والوجدان، وهذا هو الذي يجعله عقلاً مؤمناً، لأنه غير منفرد بتحصيل المعرفة، وإنما هو جزء من كل تتكون منه سبل المعرفة، في نظرية المعرفة الإسلامية"، وأما مركز المشروع الإسلامي في نظر محمد عمارة فهو: - توحيد الذات الإلهية، والاستخلاف الإلهي للإنسان في استعمار الأرض... الأمر الذي يعطي كل مفاهيم المصطلحات - ومنها العقلانية، والحرية، والعدالة - خصوصيات إسلامية تميزها عن نظائرها في الفلسفات والأنساق الفكرية الأخرى. (محمد عمارة، بلا تاريخ).

وفي سياق تأكيد نصر حامد أبي زيد على مبدأ العقل مقصداً من المقاصد، ومحاولة إضفاء المركزية الفردية عليه دون غيره، راح ينقد عدداً من المصطلحات، مضفياً عليها رؤيته الخاصة تماشياً مع المناهج الحداثية الغربية، ومن ذلك:

- اعتماد المنهج التاريخي في قراءة التراث، والتجديد المستمر لتلك القراءة وفق معطيات العقل والواقع لا الشرع: فالقراءة العلمية للتراث عنده يجب أن تتجاوز الطرح الأيديولوجي السائد الذي وضعته القوى الاجتماعية والسياسية في الواقع العربي (قدور هشام، 2021، صفحة 482).

- رفض مبدأ الحاكمية: كنتيجة حتمية لمبدأ تقديم العقل على النقل، يرفض نصر بعض تفسيرات وفهوم المتقدمين لبعض الآيات، لأنها تتناقض مع مبادئه المقاصدية وتعارضها، فيعطي

تفسيرات للآيات تتلاءم مع أفكاره وأطروحاته، ولأن مبدأ الحاكمية لله وللشرع يعارض مبدأ "الحرية" و"العقل" عنده فكان لزاما عليه لوي عنق بعض الآيات القرآنية باعتماد المنهج التاريخي.

حيث يستخدم عبارة الوثب للإشارة إلى أن الخطاب الديني الكلاسيكي للفقهاء في تأويله لمفهوم آيات حاكمية الله الثلاثة، مازال حاكما، وذلك في قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45] ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 47].

إذ نجده قد لجأ إلى آلية التوسع الدلالي لكل ما ورد في القرآن من حديث عن حكم مما أدى إلى تغييب دلالات هذه الآيات بالوثب على بعدها التاريخي» (فقيه محمد رستم، إشكالية تأويل آيات حاكمية الله، صفحة 158)

- نقده لآلية الاجتهاد عند الفقهاء، المبني على تحكيم الشرع والنقل: إذ يقول: "والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه: "هل الأئمة والخلفاء الأربعة ومن سواهم من الأئمة والخلفاء إلا بشرا مارسوا حقهم في الاجتهاد والتفكير، وتركوا لنا تراثا يستحق منا أن نفكر فيه ونجتهد كما فكروا هم واجتهدوا أم أن الخطاب الديني يرفع لواء "الاجتهاد" و"التجديد" بشرط أن يدور المجتهد والمجدد في إطار اجتهادات وتجديدات بعض كبارهم؟" (نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجيا الوسطية، 1996، صفحة 05)

ويرفض الاحتكام إلى التراث، معتبرا إياه في تناقص مع مرور الزمن، إذ يفقد قيمته باعتماد العقل أداة مركزية للقراءة.

إن الاجتهاد المقصود: "هو الاجتهاد الذي غرضه إيجاد الحلول للمشكلات العصرية القائمة، في إطار مراعاة المصالح العامة للأمة، وفي دائرة التقيد بالضوابط الفقهية المعتبرة التي تحدد مجال المصلحة". (عبد العزيز التويجري، 2010، صفحة 06)

والإمام الشاطبي لم يلزم المجتهد بالتقيد باجتهادات المتقدمين، وإلا صار تقليدا لا اجتهادا، بل قيد الاجتهاد بالرجوع إلى الأصول من الكتاب فالسنة فالعقل، بغرض تحقيق المصلحة التي تتغير بتغير حال الواقع والزمان، وهو ما يستدعي التقيد بالأصول الثابتة.

إذ يقول- رحمه الله -: "إنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحت في ميزانها فانظر إلى مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلى مفسدة فاعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها، إما بالعموم، وإما بالخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المسامح فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية". (الشاطبي، الموافقات، صفحة 191)

-مراعاة الواقع المعاصر في عملية التقصيد: ويعتبر نصر حامد أبو زيد قراءته الجديدة للمقاصد محاولة لمعايشة الواقع فيقول: "هذه القراءة الجديدة تسترشد بمنهج علماء الأصول، ولكن في إطار هموم العصر الذي نعيش فيه ولمواجهة المشكلات التي تمثل عقبة أمام تحقيق وعي إسلامي جديد" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 202).

فلا بد حسبه من مراعاة متطلبات العصر وحاجات الواقع المعاصر ومتغيراته، من خلال "منح الأولوية المنهجية والأسبقية العلمية لتأثيرات الواقع في توجيه الكليات المقاصدية الضرورية، ما يعني أن تحديد الكليات وفق هذا التقصيد راجع الى استقراء الواقع المعيش الذي يحياه الإنسان من حيث المبتدأ، لا إلى النصوص الشرعية وتتبع نصوصها بالأصالة؛ أي أن الكليات الضرورية مقصودة واقعا وحياة لا نصا وشرعا" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 202).

وهذا الاعتبار ينافي ويخالف مبدأ الثبات المطلوب لتحقيق كلية المقصد، والمبالغة في مراعاة الواقع سيؤدي إلى اقتراح مقاصد وفق: "الاعتبارات المتغيرة وإن ثبت اعتبارها القصدي لا الكلي، كالوحدة والعدل والحرية فإنها مقاصد متغيرة تختلف أولوياتها بحسب كل مجتمع وواقع متعين، في حين الكليات الضرورية لا مناص من اعتبارها في أي مجتمع وواقع إنساني. إن هذا التوجيه الفكري للمقاصد لا يستقيم في التأسيس لكليات عامة مطردة وثابتة، وهو ما لا نجده في المقاصد المحددة فكرا وواقعا" (الحسان شهيد، 2018).

ب- مبدأ الحرية والاختيار

يربط نصر حامد بين معنى "العقل" و"الحرية"، فكأن تحقق أحدهما هو مطية لتحقيق الآخر، وانعدامه سيؤدي لانعدام الآخر، حتمية إثبات أو إلغاء، فمتى وجد العقل وجدت الحرية، ومتى زالت الحرية زال العقل والعكس صحيح، وما يؤكد غرضه من إطلاق هذه المفاهيم هو جعله للحرية ضد العبودية، والحرية والعقل حسبه في تقارب دلالي وشيك، فمعنى ذلك أنه يريد تأويل هذه المصطلحات وفق ما يخدم أهواءه وأفكاره، من خلال إثبات حرية العقل على أن يقول ما يشاء خاصة في النصوص الدينية، فينقدها ويلغيها ويخضعها للمناهج الغريبة عنها تاريخيا وتجريبيا ولغويا، وتفكيكيا، وغيرها بغرض النسف والإبطال، وبجدة "الحرية العقلية والفكرية".

فيقول: "مبدأ "الحرية" مبدأ كلي، وهو نقيض للعبودية، وهو مبدأ شديد الالتصاق من حيث دلالاته بمبدأ "العقل" ذلك أن الإنسان الحرّ هو الإنسان العاقل أساسا، حيث إن العقل "هو مركز فعالية النشاط الإنساني، إن الإنسان المتعصب تحرّكه مبادئ خارجية في فكره، وسلوكه، مبادئ تتحكم في عقله فتمنعه من ممارسة فعاليته الحرّة، وهذا منشؤ العبودية الحقيقية، لأنّ العبودية الاجتماعية منشؤها نسق اجتماعي، إذا تغيّر انتفت تلك العبودية، أمّا عبودية العقل فهي أشدّ خطرا لسيطرتها على "جوهر" إنسانية الإنسان، إنها تردّ الإنسان إلى مستوى البهيمة في حين تظلّ العبودية الاجتماعية عبودية خاصة، ليس هذا دفاعا عن النظام العبودي لكنّه محاولة لكشف خطر عبودية "العقل" لتأكيد التواشج والاتصال الدلالي بين مفهوم "العقل" و"مفهوم الحرية" (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 204)

ومن ضرورات تقديم العقل إلغاء سلطة النقل، باعتباره حاكما ومقيدا لتصرفات البشر، فـ"عبودية العقل" - حسبه - بمعنى انضباطه بضوابط وقيود الشرع التي تقيد فاعليته وتكبح جماح هواه في العبث في النصوص والشرائع، وهذا نقيض الحرية التي يدعو إليها نصر حامد. وما إقحام نصر حامد لمبدأ الحرية إلا خدمة لمصالح معينة وغايات محدّدة منها:

-التأكيد على استقلالية العقل بالتفكير والتدبير دون غيره.

-استبعاده للنقل وتقزيمه وإبطال لحاكميته وفاعليته.

-نفي لقدسية الكتاب والسنة والأصول الثابتة في الدين.

-التحرر من القيود المزعومة وفتح المجال للانحلال والحرية المنفلتة العقلية أو الاجتماعية.

إن عبودية العبد لله في الإسلام يقصد بها خضوع العبد لربه والطاعة لأوامره واجتناب نواهيه، والانقياد له والتقرب إليه، والرغبة في ثوابه، والخوف من عقابه، وهذا مالا يرضاه نصر حامد من التفسير باعتبار نفيه للتقديس للنصوص، وحتمية الانقياد لأحكامها التكليفية.

ج-مبدأ العدل

يربط نصر حامد أبو زيد بين مبدأ "الحرية" و"العدل" حيث يجعل جذر الحرية في الخطاب الإسلامي من حقيقة صفة "العدل" الإلهية وهي الصفة التي لا تقف دلائها عند حدود نفي الظلم فقط، بل تمتد لدلائها إلى إقرار مبدأ "العدل" مبدأ كلياً للوجود الإنساني، ... ويرى أن الله عادل لأنه ليس صاحب مصلحة ولا تلحقه الحاجة ولا المنفعة التي تدفع البشر إلى الظلم دفعاً لضرر أو استجلاباً لنفع، وهذا الاستغناء المطلق هو جوهر مفهوم "الوحدانية" وهو ذاته جوهر مفهوم "العدل" الإلهي (نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، 2008، صفحة 206).

كما حاول من خلال قراءته للنصوص الكشف عما هو مسكوت عنه -في ظنه- من باب العدل ضارباً لذلك مثلاً عن قضية المرأة وتوريثها حيث وضع مقدمة طويلة يبرر فيها وضع المرأة في المجتمع الجاهلي على أنه وضع مجحف، وكيف أنها كانت تعامل بوصفها كائناً فاقد الأهلية لا تستمد قيمتها إلا من الرجل الذي تنسب إليه" (نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، 1994، صفحة 223). وبعد بيانه لتكريم الإسلام لها وكونها تراث نصف ميراث الرجل وفي هذا إنصاف لها في زمانه -حسبه-، لكن المرأة اليوم أصبحت منافسة للرجل، وهنا زالت فكرة القوامة، فالمسكوت عنه في حدّ تعبيره هو تحقيق المساواة بينها وبين الرجل حتى في الموارث في عصرنا الحالي (أحمد محمد فاضل، 2008، صفحة 34)، وهذا التفكير مخالف لما ورد في الشرع ومبالغة في تحكيم الواقع على حساب النقل.

- معيار تجديد المقاصد، وميزان القبول والاختيار: إنه من الضروري تحديد معايير واضحة المعالم يبنى عليها التجديد للمقاصد، والتفريق بين ما هو كلي مقدم وما هو جزئي متأخر، تكون بمثابة موازين لدرء الخلاف الواقع في ذلك.

ولقد كان ابن عاشور والإمام الشاطبي حريصين على تحديد هذه الصفات الضابطة للمقاصد الشرعية وهي كونها **ثابتة وظاهرة ومنضبطة ومطردة** لأن الشريعة بالفعل رُتبت على أوصاف ومعانٍ، إلا أنها أرفقتها بما يضبطها ويحددها حتى تصلح لبناء الأحكام عليها، ومن ذلك أن المقاصد يجب أن تتطابق في الأصل مع مبدأ العبودية لله. (الخدامي، التجديد المقاصدي، حجته، ضوابطه، مجالاته، 1419، صفحة 128).

ولكون المقاصد مرتبطة في شرعنا بالتصور العقدي، فإنه يجب تقييدها بالأدلة الخاصة

والضوابط العامة، والشروط الاجتماعية، كما يقول نور الدين الخادمي ذاكرا عددا من الشروط لتجديدها ومعايير الزيادة والاختزال منها، ومنها:

1- شرعية المقصد المقترح وإسلاميته وربانيته، ولزوم مسيرته لأبعاد الفكر العقدي الإسلامي، ووجوب تطابقه مع مبدأ العبودية والحاكمة الإلهية، والتكليف الديني، وتحصيل المصالح الشرعية.

2- شمولية المقاصد وواقعيتها وأخلاقيتها، إذ تركز على الطابع الشمولي، فهي ليست مقتصرة على ناحية دون ناحية، وهذا مالا ينطبق على مشروع نصر حامد أبي زيد، إذ أن مبدأ العدل مبدأ جزئي غير شامل، فهو في الأصل فرع من فروع الحفاظ على النفس، والمال وليس كليا.

وأما مبدأ "الحرية" الذي اقترحه فهو مصطلح يكتنفه بعض الغموض ومفاهيمه واسعة غير منضبطة، وإطلاقه في المشروع الحدائي يقصد به في الغالب الانفلات والتحرر من قيود الشرع، ومثل هذا يستحيل أن يكون مقصدا من المقاصد الكلية لمخالفته للشرع.

3- "عقلانية المقاصد، وجريانها وفق العقول الراجحة والأفهام السليمة والفطر العادية" (ابراهيم أبو حمد، صفحة 26).

ـ مآلات إلغاء المقاصد الكلية الخمس ومفاسده

إن اختزال المقاصد الكلية أو إلغاءها تنجر عنه مفسد كبيرة على الأفراد والمجتمعات، منها:

1 مقصد حفظ الدين: إن إلغاء هذا المقصد الضروري يؤدي إلى:

-إلغاء أحكام الإسلام وشرائعه وشعائره، والتعدي على حدوده، وبالتالي انتفاء المقصد الحقيقي من الوجود الانساني.

-عموم الفوضى والضللال والفساد عقائديا وأخلاقيا.

-ظهور الأهواء المنحرفة والضالة والمذاهب الهدامة وغيرها من المفساد.

2- مقصد حفظ النفس: إن واقع العالم الاسلامي خاصة والغربي عموما شاهد على هذه

المفاسد، وأذكر منها:

-إزهاق الأرواح واستباحتها دون رادع أو زاجر، سواء على مستوى الأفراد أو الدول.

-اشتعال نار الفتنة وتمزيق وحدة الوطن.

-إحلال الفوضى وانعدام الأمن، وهذا مخالف للمقاصد التي جاءت الشريعة لتحقيقها.

-انتشار العدوان والسرقة وكل الأخلاق الفاسدة، وغلبة المفساد على المصالح الشرعية.

-إلغاء التشريعات التي تتحكم في هذا المقصد، ومنها حكم "القصاص والكفارات" وغيرها.

3- مقصد حفظ النسل

يترتب على إلغاء هذا المقصد ما يلي:

- انتفاء العلاقة المقدسة في الإسلام "علاقة الزوجية"، القائمة على الفطرة السليمة، وإحلال

الحرية محلها في اختيار الجنس، وبالتالي الشذوذ المحرم الذي يخلف نتائج وخيمة على الأفراد والمجتمع.

- رفض بعض المبادئ والتشريعات المنظمة للعلاقات الاجتماعية، والأركان الواجبة في عقود الزواج، ومثال ذلك إلغاء مبدأ الإشهاد على عقد الزواج، وكذا شرط الولي. وقد سمح الحداثيون المعاصرون لأنفسهم بالتجرؤ على أحكام الشريعة الخاصة بالعلاقات الأسرية وانتهاك حرمتها، واقتراح وتعديل ما يحلو لهم منها بحجة تغير الزمان والواقع.

- الاعتداء على الأعراض وهتك المحرمات من خلال الزنا والقذف وغيرها من الكبائر.

- إلغاء الحدود والعقوبات الرادعة لهذه المفاصد.

4- مقصد حفظ المال: ويترتب على إغائه

- تغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية، وهو ما يؤدي إلى الاعتداء على الملكية، وظهور ظواهر الانتقام والثأر والأنانية.

- إهدار المال العام والخاص دون ضابط أو رادع، وحيازته لأفراد دون غيرهم.

- تعطيل عجلة الاقتصاد والاستثمار في المال، وبالتالي تأخير عجلة التنمية العمران.

- انتفاء المصدر الحلال، وغلبة الشبهة في تحصيله.

- إنفاق المال بطرق غير مشروعة وهو ما يؤدي إلى التهرب عن أداء الصدقات والزكاة لتطهيره

خاتمة ونتائج الدراسة

وفي ختام هذا البحث، يمكن الخروج بعدد من النتائج أهمها:

1- المقاصد في الفكر الحداثي غير منضبطة بمعنى دقيق، لكنها تعني عندهم تجاوز فهم النص الشرعي، ومراعاتها لمقتضيات المصلحة، بناء على تقديراتهم العقلية والواقعية.

2- القراءة الحداثية عند نصر حامد أبي زيد في استقرار المقاصد تعتمد على عدد من المناهج

منها:

- اعتماد آليات القراءة الأدبية والدلالية باعتبار القرآن نصا لغويا.

- المنهج التاريخي: من خلال الكشف عن المراد من النص في إطاره الثقافي والتاريخي الذي

حدث فيه.

- إلغاء القواعد المؤسسة لعلم المقاصد بعلة صلاحيتها لفترة تاريخية معينة.

- ضرورة مراعاة الواقع المعاصر في الاجتهاد والتقصيد، وإلغاء اجتهادات المتقدمين.

3- المبادئ الثلاث التي وضعها نصر حامد تحتاج لضبط مفاهيمي، إذ يجعل للعقل نقیضا

بمعنى الحلم، والحلم نقیضا للعصبية، ويربط بين معنى العقل والحرية، فيجعله نقیضا للعبودية، ثم

يربط بين الحرية والعدل، وغرضه من هذا التشويش وعدم الوضوح في المصطلحات غير المعهود

في لغة العرب هو الوصول إلى تأكيد قناعاته الفكرية، وآرائه التجديدية.

4- يبدو أن اختيار نصر حامد للكليات الثلاث لم يكن موفقا، إذ لا يمكن اعتبارها كلية، لأن الكلي

يتميز بالعموم والشمول والحاكمية، والأصل في مقصد الحرية والعدل وهما جزئيان يندرجان ضمن

المقصد الكلي وهو حفظ النفس. وما هذا التفكيك والتجزئ إلا خدمة للأفكار الهدامة التي جاء

المشروع الحداثي لتحقيقها.

5- تجديد المقاصد يخضع لضوابط ومعايير تضبط الإضافات التي وضعها المجددون زيادة أو اختزالاً.

6- ضرورة الالتزام بالثوابت الإسلامية أثناء التجديد لعلم المقاصد مراعاة لقداسة النصوص وقطعيتها بما يضمن علاج واقع المجتمع وتحقيق مصالحه الدينية والدنيوية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم أبو حمد. (بلا تاريخ). مقاصد الشريعة، قراءة حول المفاهيم.
2. ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب.
3. أبو اسحاق الشاطبي. (1997). الموفقات. السعودية: دار ابن عفان.
4. أحمد الريسوني. (1995). مقاصد الشريعة عند الشاطبي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
5. أحمد محمد فاضل. (2008). الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن -دراسة ونقد-. مركز الناقد الثقافي.
6. الحسان شهيد. (15 01، 2018). إشكال التقصيد الكلي، النص، الفقه والواقع. . تم الاسترداد من الرابطة المحمدية للعلماء: <https://www.arrabita.ma/blog>
7. الطاهر بن عاشور. (1988). مقاصد الشريعة الإسلامية. دار البصائر للإنتاج العلمي.
8. عبد الستير محمد ولي. (2021). الخطاب المقاصدي في الفكر الحديث. مجلة الأمير عبد القدر للعلوم الإسلامية.
9. عبد العزيز التويجري. (22 فيفري، 2010). التجديد في المقاصد الشرعية في الرؤية الإسلامية الحضارية. مقاصد الشريعة وقضايا العصر، مصر.
10. فقير محمد رستم. (بلا تاريخ). إشكالية تأويل آيات حاكمية الله -محمد سعيد العشماوي ونصر حامد أبي زيد. مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية.
11. قدور هشام. (25 سبتمبر، 2021). الآليات الحديثة لقراءة التراث، قراءة في فكر نصر حامد ومحمد عابد الجابري. مجلة الباحث، 13.
12. محمد عمارة. (بلا تاريخ). ألف باء الحوار -تحرير مضامين المصطلحات. تم الاسترداد من العربي: <https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/3974>
13. مريم عطية بوزيان. (جانفي، 2020). التجديد المقاصدي من داخل النسق الإسلامي، الاتجاه الحديث. مجلة دراسات وأبحاث، 12.
14. نصر حامد أبو زيد. (1994). نقد الخطاب الديني. مصر: سينا للنشر.
15. نصر حامد أبو زيد. (1996). الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجيا الوسطية. القاهرة: مكتبة مدبولي.
16. نصر حامد أبو زيد. (2008). الخطاب والتأويل. المغرب: المركز الثقافي العربي.
17. نور الدين الخادمي. (1419). التجديد المقاصدي، حجته، ضوابطه، مجالاته. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

18. (n.d.). Retrieved from فلاسفة العرب
<http://www.arabphilosophers.com/Arabic/aphilosophers>